

ICOMOS

international council on monuments and sites

دليل ايكوموس

حول

إعادة إعمار ممتلكات التراث الثقافي

واستعادة حالتها ما قبل الدمار

وثيقة عمل

تم إعداد هذه الوثيقة استجابة لطلب وجود دليل توجيهي بشأن إعادة الإعمار الذي أعرب عنه قرار لجنة التراث العالمي في عام 2016، وينبغي اعتبارها النسخة الأولى من وثيقة العمل التي سيتم اختبارها وتنقيحها وصقلها من خلال الخبرة والتجربة.

ترجمة نوال العليوي

المديرية العامة للآثار والمتاحف / سوريا

باريس 2017

المحتويات

تمهيد
ملخص تنفيذي

التوجيهات بشأن الاسترداد ما بعد الصدمة وإعادة الإعمار
السياق والغرض ونطاق الإرشاد

مرحلة الاسترداد وإعادة الإعمار
إطار عمل

العوامل في الإرث والنقل
تحديد سمات القيمة العالمية الاستثنائية
الاستجابة المبكرة
استعراض الآثار
تحديد وتقييم خيارات الاسترداد / إعادة الإعمار
وضع خطة رئيسية لاستعادة سمات القيمة العالمية الاستثنائية
موجز: إطار الاسترداد / إعادة الإعمار

العوامل التنظيمية
تحديد أصحاب المصلحة
وضوح المسؤوليات التنظيمية
نشر الخبرات والمهارات
الاستخدام الفعال للموارد

الاستعداد
تقييم المخاطر والتخطيط لمواجهة الكوارث
بروتوكولات الاتصال
تضمين حماية التراث الثقافي
بناء القدرات

ملخص: إطار الاسترداد ما بعد الصدمة وإعادة الإعمار

المرفقات
وثائق مرجعية مختارة
مسرد للمصطلحات

تمهيد

السياق

أصدرت هذه الوثيقة على خلفية الأحداث المدمرة في الأونة الأخيرة واتساع حجمها واستمرارها وطبيعتها، هذه الخسائر الكبيرة، ونتائج العمليات الطبيعية والأنشطة الإنسانية جددت الوعي بحساسية وسرعة تأثير التراث الثقافي للموروث الذي يشمل الأماكن التي تتميز بالقيمة العالمية الاستثنائية، والوعي بالتزام المجتمع الدولي العام ككل بالهدف العام لحفظ و انتقال هذا التراث إلى الأجيال المقبلة. إن شدة الكوارث الطبيعية مثل تلك التي أثرت على نيبال أو كوبا أو إيطاليا والتدمير سواء أكان متعمد أو غير متعمد الناجم عن النزاعات المسلحة في سوريا والعراق واليمن ويوغوسلافيا السابقة ومالي وغيرها من الدول، قد خلق تحديات غير مسبوقه لاسترداد ممتلكات التراث الثقافي المدمر. تعالج إجراءات الحفظ التدمير الجزئي للممتلكات والحقيقة هي أن الأحداث قد تؤثر على مناطق تتجاوز بكثير حدود الممتلكات المحمية من مكانتها وتصنيفها لممتلكات التراث العالمي. ولا تزال ضرورات الانتقال مستمرة في كل الظروف وتركز على تنوع قضايا إعادة إعمار التراث العالمي المدمر على وجه الخصوص وهو الأمر الأكثر تحدياً حيث تشمل هذه المجالات أو القيم التي تدعم المجتمعات المحلي. وفي هذا السياق، فإن حالة إعادة بناء التراث ضمن الإطار الأوسع لعملية الاسترداد بعد الكوارث تتم من خلال الإشارة إلى تراكم تجارب العمل والتفكير بها.

إعادة إعمار التراث الثقافي

وفي إطار الحديث عن حماية التراث لطالما اعتبرت إعادة الإعمار على أنها تقع ضمن سياق عملية الترميم وضمن هذا الجدل يبرز القلق لمنع خسارة التراث وتجنب الضرر والخذاع. يمكن للمرء أن يلاحظ أن مبادئ إجراءات الحفظ قد تطورت ونبعت من انعكاس الخبرات والنمذجة التنبؤية من الاحتياجات المجتمعية. وقد رأى واضعو ميثاق البندقية لعام 1964 الحاجة الماسة لتقييم المبادئ والنهج المنصوص عليها في أئينا في عام 1931 (ميثاق أئينا لترميم الأوابد التاريخية) الذي يُعنى بتدمير وتدهور الآثار، الذي لم يكن له أن يتوقع حجم الدمار وإعادة الإعمار التي تسببها الحرب العالمية الثانية. وبالمثل عندما تمت عملية الاسترداد أصبح من الضروري التوجه نحو إعادة التنمية في المراكز التاريخية، لتوطيد العناصر الأساسية والمبادئ الأخلاقية للتدخل. وكان الميثاق المتعلق بالحفظ الحضري التي اعتمدت كميثاق واشنطن لعام 1987 (ميثاق حفظ المدن التاريخية والمناطق الحضرية)، وأعقبته مذكرة فيينا لعام 2005 المذكورة ضمناً في مبادئ فالييتا لعام 2011¹. ولا يزال التفكير جارياً ويواجه المجتمع العالمي الآن مهمة مماثلة: كيف يتم معالجة تحديات وقتنا الحالي متعددة الأبعاد مع الأخذ بعين الاعتبار عملية توارث التراث الثقافي عبر الحضارات الذي تجسده وثيقة نارا لعام 1994 (وثيقة نارا حول الأصالة). من الواضح الآن أن الاسترداد من الدمار لا يمكن أن يفهم على أنه مشروع أو برنامج واحد، ولكنه ينطوي على عمليات والتزامات طويلة الأجل حيث يمارس السكان المحليون والسلطات والهيئات الدولية دوراً فاعلاً فيها. ويمكن رؤية المعالم الرئيسية في هذه العملية في الوثائق المرجعية المدرجة في الملحق 1.

يولد التفكير العميق والمستمر لصقل فكرة الاسترداد مزيد من الأمور التي يجب أخذها بالحسبان، فميثاق ائينا اعترف بشكل سريع بمشاركة السكان في ضمان استمرار الحياة للتراث الثقافي وهو ما اعتبر مهماً في ميثاق البندقية، وهو ما تم التأكيد عليه بقوة في ميثاق واشنطن. إن فهم وتفسير التراث الثقافي بشقيه المادي واللامادي يؤكد ضرورة وجود عقلية جديدة ترى أن إعادة الإعمار هي مجموعة من العمليات مع إيلاء أولوية عالية للتنمية المستدامة والمشاركة النشطة للمجتمعات فيها. ويجب أن تدعم هذه الاعتبارات أي إطار للاسترداد والإعمار ما بعد الصدمة.

فيما يتعلق باحترام ممتلكات التراث العالمي

ضمن إطار التراث العالمي وروح اتفاقية 1972 يُنظر دائماً إلى إعادة الإعمار من منظور "القيمة العالمية الاستثنائية"

¹ مبادئ فالييتا لصون وإدارة المدن التاريخية والبلدات والمناطق الحضرية الذي اعتمده الجمعية العامة السابعة عشر

للمجلس في 28 تشرين الثاني 2011.

مع التركيز على تأثيره على الصفات التي كانت في ظل مختلف المعايير جزءاً لا يتجزأ من القيمة العالمية الاستثنائية للممتلك، وبالتالي على أساس تسجيله كموقع تراث عالمي. على سبيل المثال يتم قبول عملية إعادة الإعمار عندما تدعم القيمة العالمية الاستثنائية في حال تتم عمليات إعادة البناء على أساس وجود أدلة تفصيلية تعطي معنى للمناظر الطبيعية المعينة، أو حيث تعتبر عملية إعادة التأهيل والإعمار وسيلة للحصول على صورة مثالية يمكن أن تشكل هوية وطنية. كما تم قبول إعادة الإعمار فيما يتعلق بالحفاظ على الصفات الصريحة أو الضمنية للقيمة العالمية الاستثنائية العالمية، ليس فقط فيما يتعلق بالنسيج بل أيضاً بالعمليات والاستخدامات وما يرافقها، وفي الممتلكات حيث يكون استبدال النسيج تجاوباً مع عملية تفاقم الخطر. وعلى النقيض من ذلك فقد رُفضت إعادة الإعمار أو اعتبرت غير ملائمة عندما اعتُبرت على أنها تؤثر سلباً على القيمة العالمية الاستثنائية أو حيث تنطوي على تدخلات في المواقع الأثرية التي من شأنها أن ترتب عواقب لا رجعة فيها على ظروف الحفاظ والتنقيبات في المستقبل، و / أو قد تكون ذات طبيعة متضاربة. على مر السنوات تعكس هذه القرارات الفهم القائل بأن إعادة الإعمار يمكن أن تتخذ أشكالاً عديدة ضمن سياق الحماية والحفاظ على القيمة العالمية الاستثنائية، وهي لا تستبعد بعضها بعضاً ويمكن أن تتواجد بالتوازي. إن إعادة الإعمار مفهوم معقد يمكن أن يمتد إلى ما بعد إعادة بناء النسيج. من هذا المنظور نرى أن إعادة الإعمار يمكن أن تتمحور حول إعادة تنشيط المجتمعات المحلية وتعزيز العمليات والأفكار وكذلك أحد أشكال استعادة النسيج المادي والوظيفي للممتلك اعتماداً على طبيعة الصفات ودورها في نقل القيمة العالمية الاستثنائية. تستجيب عملية إعادة الإعمار مع المواقف والصفات المحددة التي تنقل لقيمة العالمية الاستثنائية في حال كان الممتلك من مواقع التراث العالمي.

وثيقة التوجيه

أعدت هذه الوثيقة عام 2015 كتعبير عن القلق حول التراث العالمي وتتعلق بأهمية "وضع استراتيجية ما بعد النزاع، بما في ذلك تقديم وسائل الدعم لإعادة بناء خصائص التراث العالمي المتضرر. يتحقق ذلك من خلال المساعدة التقنية وبناء القدرات وتبادل أفضل لممارسات الحفظ والإدارة. وتوجه على وجه الخصوص لطلب وجود دليل إرشادات بشأن إعادة الإعمار المعرب عنه في قرار اللجنة لعام 2016² ومن خلال مداوات حلقة عمل دولية عقدت في باريس في سبتمبر 2016³.

ويجب أن نلاحظ أن هذه التوجيهات قد تعتبر مؤقتة بعض الشيء لأنها تتوسع في حالات الأحداث الكارثية في الآونة الأخيرة التي لم يتم فيها توثيق الأثر الكامل بعد. وهي جاهزة للاستخدام الحالي واستجابة عاجلة لمواصلة طلبات التوجيه. وينبغي اعتبارها النسخة الأولى من وثيقة العمل التي سيتم اختبارها وتنقيحها وصقلها من خلال الخبرة والتجربة. تتعلق الوثيقة بمسائل الاسترداد بعد الصدمات وتجارب النهج التي سبق أن وضعت موضع التطبيق وأثبتت صحتها أو كانت مقبولة في بعض الحالات. في الإدراك الكامل لأبعاد الصدمة والاسترداد، يتعلق الدليل بالمخاوف في مجال التراث الثقافي وخاصة التراث العالمي وهو لا يتوسع بتفاصيل الخصائص المختلفة للتدمير الناجم عن الطبيعة أو بفعل الإنسان. يحدد الدليل الأسباب والتحديات الخاصة التي يتوجب العمل فيها لإرجاع المنازل إلى المجتمعات المحلية حيث حجم الدمار كبير ومستوى المعلومات والوثائق بشأن ما فقد قد تكون غير كافية أو غير موجودة بالأساس. وتتشدد الوثيقة على تكامل حماية التراث الثقافي ضمن الإطار الأوسع لإجراءات الاسترداد بعد الصدمة عبر مجموعة من القضايا التي تم مواجهتها. وتركز إعادة الإعمار في سياق التراث العالمي على الصفات التي تنقلها القيمة العالمية الاستثنائية. وفي الوقت نفسه من المتوقع أن يتم تطبيق الإطار المنصوص عليه ضمن الوثيقة تطبيقاً واسعاً وقيم مواقع التراث المتضررة ويحدد مجموعة واسعة من الاحتماليات من أجل المستقبل.

² القرار 7 COM 40 اسطنبول، تركيا 2016: هناك حاجة إلى المزيد من التفكير بشأن إعادة إعمار ممتلكات التراث الثقافي لأنها عملية معقدة ومتعددة الاختصاصات ويجب إيلاء الأهمية بها لتطوير دليل إرشادي جديد ليعكس التحديات متعددة الأوجه المترافقة مع إعادة الإعمار وسياقها الاقتصادي والاجتماعي وحاجة الممتلكات على المدى القصير والمدى الطويل ويجب أن تتم إعادة الإعمار ضمن إطار القيمة العالمية الاستثنائية للممتلكات.

³ قامت جامعة كيوشو - اليابان برعاية ورشة العمل التي نظمتها واستضافها ايكوموس.

الملخص التنفيذي

تركز وثيقة التوجيه على الإخطار المحدقة بمواقع التراث عامة والتراث العالمي بشكل خاص وتركز على العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الأوسع التي يجب أن تستهدفها عملية الاسترداد. الجزء الرئيسي من الوثيقة بعنوان "مرحلة ما بعد الصدمة الاسترداد وإعادة الإعمار": إطار العمل ويتضمن العوامل التنظيمية و الانتقال والإرث والاستعداد. ويحدد الملحق 1 الوثائق المرجعية الرئيسية. ويقدم الملحق 2 مسرد للمصطلحات المستخدمة في الوثيقة.

وباختصار، يتألف إطار العمل من العناصر التالية:

- a. تعريف الصفات المادية وغير المادية التي تدعم القيمة العالمية الاستثنائية في ذلك الوقت أو على النحو الذي تم إنشاؤه فيما بعد وربما يتم التوسع في التعريف ان دعت الضرورة.
- b. توثيق وتسجيل السمات المادية وغير المادية الباقية والمفقودة من القيمة العالمية الاستثنائية، ووضع حالتها ما بعد الصدمة بعدها، وتحديد الصفات الجديدة المحتملة التي تدعم القيمة العالمية الاستثنائية.
- c. تقييم آثار الأحداث على الصفات الملموسة وغير الملموسة من القيمة العالمية الاستثنائية، وإدماج مدخلات أصحاب المصلحة المحليين والوطنيين والدوليين المتضررين.
- d. إعداد بيان بالتأثيرات وتحديد الخيارات لاسترداد السمات مع تقييم للآثار الناجمة بموجب كل خيار للوصول إلى تحديد الخيار المفضل.
- e. يتم تقديم الخيار المفضل للاسترداد للموافقة عليه من حيث المبدأ من قبل لجنة التراث العالمي، سيتم مراجعة العمليات بين جلسات اللجنة.
- f. وضع خطة رئيسية بالتشاور مع الهيئات الاستشارية ومركز التراث العالمي لاستعادة الصفات، وتحديد الأهداف والاسترداد وإعادة الإعمار، وتحديد النهج الذي ينبغي اتخاذه لإعادة توطيد السمات. بالنسبة للأصول المادية فإنه سيشير إلى التقنيات والتكنولوجيات وأجراءات التنفيذ. أما بالنسبة للسمات غير المادية فإنه سيتم تحديد التدابير لرصد التطورات، وتعزيز التماسك المجتمعي، والاستدامة وضمان استمرارية الاستخدامات المستقبلية.
- g. تعديل خطة الإدارة لتعكس التغيرات في سمات القيمة العلمية الاستثنائية عندما تكون ملائمة للغرض.

التوجيه بشأن الاسترداد وإعادة إعمار ما بعد الصدمة السياق والغرض والنطاق وهيكل التوجة

1- الخلفية

أعدت هذه الوثيقة التوجيهية في سياق الأحداث الكارثية التي أثرت على ممتلكات التراث العالمي، التي يعاني العديد منها أبعاد جديدة من التدمير المتعمد وما يترتب على ذلك من تدهور، وهي تعكس وجهات النظر المجتمعة بشأن التراث وأهميته في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للناس، وتعكس وعياً متزايداً بالثقافة والتراث الثقافي كدافع للتنمية المستدامة، وخاصة في مرحلة ما بعد الصدمة وتبرز كعامل تماسك اجتماعي ومحدد أساسي للهوية. وفي السياق الأوسع لفقدان التراث أو نضوبه، تركز التوجيهات على ممتلكات التراث العالمي التي (ونتيجة للأحداث الصادمة) فقدت جزء من صفاتها أو جميع صفاتها التي تم الاعتراف بها باعتبارها ذات قيمة عالمية استثنائية وحيثما وجدت رغبة، إن لم يكن شبه إجماع لاسترداد ما فقد من خلال إعادة الإعمار.

2- الغرض

تهدف هذه التوجيهات التي أعدت استجابة لمبادرة لجنة التراث العالمي لعام 2015، إلى مساعدة أصحاب المصلحة المعنيين المتأثرين بالمدى الكبير للدمار في مواقع التراث وذلك لتقييم الضرر الحاصل على الخصائص الصريحة أو الضمنية التي تدعم القيمة العالمية الاستثنائية. وهي تحدد إطار عمل لتوثيق التأثيرات وتقييم الخيارات المطروحة لتحديد الصفات التي طالها الضرر واستعادتها أو إعادة احياها إن أمكن. في سياق تحديد العمليات لتحسين الحفظ والاسترداد يُشار هنا إلى أن الدمار واسع النطاق قد لا يعني بالضرورة خسارة القيمة العالمية الاستثنائية للممتلكات المدرجة في قائمة التراث العالمي، ويشير أيضاً إلى أن إجراءات الاسترداد وإعادة الإعمار قد تؤدي إلى تفاقم الآثار المدمرة للصدمة أو على العكس من ذلك، وتسهم في بعض الحالات في خلق قيم جديدة.

3- نطاق العمل

يجب فهم جميع الأصول التراثية بما فيها ممتلكات التراث العالمي ضمن سياقها المادي والتاريخي والحضاري وبعديها المادي واللامادي، تُركز هذه التوجيهات على ممتلكات التراث العالمي، وتذكر أن الدمار لا ينحصر تأثيره على ممتلكات التراث العالمي بحد ذاتها، وإنما قد يمتد التأثير ليشمل الصفات المميزة للقيمة العالمية الاستثنائية. كما ينطبق هذا التدمير أيضاً على البنى الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والاقتصادية التي تدعم استمرار الثقافات. وتحدد هذه التوجيهات إطاراً للعمل الذي يتم ضمنه اتخاذ القرار بشكل تشاركي لاستعادة السمات المادية واللامادية ما أمكن، وتؤكد من جديد أنه إذا فقد التراث الأصيل فإنه غير قابل للاستبدال بجوهره، وأن إمكانية إعادة إعمارها يجب أن تدمج النسيج الباقي على قيد الحياة، وعند وضع إطار العمل يتم تقديم توجيهات بدلاً من تقديم الحلول. ضمن السياق العام لعملية الاسترداد وإنجاحها وظيفياً يُفضل إجراء المزيد من التنسيق مع الجهات المؤسساتية، كما أن عملية التدخل تكون أكثر فعالية حيثما تدمج اعتبارات التراث الثقافي مع التدابير العاجلة للاستجابة على المستويات الدولية والوطنية والمحلية وهو ما يجب أن تمنحه الجهات الحكومية للدول الأطراف أهمية كبيرة.

4- البنى

يقسم هذا الدليل التوجيهي إلى ثلاثة أجزاء: الأول هو بعنوان الاسترداد وعملية إعادة الإعمار ما بعد الصدمة: إطار عمل، ويحدد العملية التي يجب أخذها بالحسبان للاسترداد وإعادة الإعمار ويُختتم بقسم قصير يلخص إطار العمل. والملحق الثاني والثالث: الملحق 1 يحتوي على مجموعة الوثائق المرجعية ذات الصلة، والملحق 2 هو مسرد يغطي مجموعة من المصطلحات في وثيقة التوجيه.

مرحلة ما بعد الصدمة وإعادة الإعمار إطار عمل

تتهدد ممتلكات التراث العالمي أخطار كبيرة ذات أسباب عديدة، منها تلك الناشئة عن فعل الطبيعة التي تأتي فجأة، أو نتيجة لعملية مستمرة الحدوث ومتكررة عبر الزمن مثل التغير المناخي، وقد تشمل حركات الأراضي والانهيارات بفعل الزلازل والعواصف والفيضانات والانهيارات الثلجية والانهيارات الأرضية والحرائق. إن التدمير الناجم عن الأنشطة البشرية قد تكون متعمدة أو عرضية أو نتيجة النزاعات أو الاستغلال غير الممنهج للموارد. وقد تكون الكوارث مفاجئة وقصيرة أو طويلة الأمد ومتقطعة، أو متركرة على التحف الثقافية أو العامة.

تتميز الأحداث الكارثية بمأساة إنسانية وفقدان في الأرواح والمنازل والمجتمع المحلي، وتشريد السكان، وفقدان الجذور والثقافة التقليدية. وفي الوقت نفسه، فإن يمكن أن تختلف آثار الأحداث الناجمة عن أسباب طبيعية عن تلك الناجمة عن الإنسان على سبيل المثال، في حالة الكوارث الطبيعية فإن العلاقات الاجتماعية ضمن أفراد المجتمع تعرض تضامناً كبيراً وتثبت قدرتها على الصمود، بينما في حالة النزاعات تبرز الاختلافات وتستمر لفترة ثابتة وطويلة وتبقى ضمناً في النتائج والأسباب وقد تستمر الانقسامات مع مرور الوقت. وكثيراً ما يكون فقدان التراث غير المادي نتيجة للكارثة مثل الموت والهجرة أو تدخلات مثل إعادة إعمار المناطق.

يحدد إطار العمل هذا ثلاثة عناوين رئيسية هي: عوامل التوارث والانتقال، العوامل التنظيمية، والاستعداد. ويعرض القسم الأخير الإطار في شكل موجز.

1- عوامل التوارث والانتقال

تطرح الطبيعة المتنوعة والمعقدة للكوارث تحديات أمام تعاريف مراحل والاسترداد والفرص المتاحة في استراتيجيات التدخل، تصف الإجراءات المتخذة في إطار الجدول الزمني عناوين مثل قبل وأثناء وبعد الحدث والتي يمكن أن تكون مبسطة. فمثلاً، يمكن أن تكون إجراءات الاستعداد والتخفيف ممكنة أو ضرورية أثناء استمرار الأحداث، وقد تتطلب استجابة مخصصة قد لا تكون متوخاة. ومع ذلك، فمن المفيد تحديد بعض الأعمال ليتم إنجازها وتطبيقها على بعض الحالات الفردية، وقد تتداخل أو تتكرر عندما تتكشف الأحداث. ومن المسلم به أن الاستجابة تعتمد على الرؤى والاستراتيجيات الوطنية وكذلك قدرات الدول الأطراف ومؤسساتها ووكالاتها وقدرات السكان المحليين ورؤاهم كما تدعمها أنواع كثيرة من المنظمات الدولية.

يمكن تحديد المبدأ الأساسي في هذه الوثيقة: العوامل الأساسية في عملية الاسترداد هي تحديد الآثار الحاصلة على التراث والمعبر عنها من خلال خصائص القيمة العالمية الاستثنائية، المادية واللامادية، وتنفيذ التدابير لحماية واستقرار الصفات الباقية، وتطوير الاسترداد وبرامج إعادة الإعمار الموجهة نحو الحفاظ على الصفات وانتقالها إلى المستقبل.

1-1 تحديد سمات القيمة العالمية الاستثنائية

يكن بيان القيمة العالمية الاستثنائية في صميم أي خطة لوضع خطة إدارة مواقع التراث العالمي حيث أن تحديد السمات التي تنقل القيمة العالمية الاستثنائية هو جزء أساسي من العملية ككل، ومن المهم تحديد السمات كاملاً قدر الإمكان بحيث يمكن تسجيل الأضرار أو الخسائر بشكل منهجي وتنفيذ إجراءات وتدابير التخفيف المناسب وتقييم التأثيرات على أهمية الموقع وتحديد خيارات التدخل للدعم والاسترداد.⁴

⁴ كما ذكرنا سابقاً فإن العديد من الملفات السابقة لم تُستكمل بعد، بالرغم من أنها قيد التنفيذ، إما فيما يتعلق ببيان القيمة العالمية الاستثنائية أو تحديد السمات الأكثر تمثيلاً.

بالإضافة إلى العناصر المادية أو المناظر الطبيعية، قد تشمل السمات التي تنقل القيمة الاستثنائية العالمية عوامل غير ملموسة مثل البنية الاجتماعية والاقتصادية والطبوس والروايات والمهارات وأنشطة معيشة السكان المقيمين، وعلاقة السكان بالتاريخ الماضي. وقد تكون القيمة العالمية الاستثنائية مكملة لأنشطة صنع المكان التي يقوم بها الافراد والمجتمعات. ولذلك، فإن عملية إعادة الإعمار تتعلق ببعدي التراث المادي واللامادي. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الدمار قد يكون فرصة لاكتشاف سمات جديدة (مثل السمات الأثرية في وسط مدينة بيروت) أو لتصحيح أخطاء ناجمة عن أعمال سابقة غير ناجحة ولهذا فإننا نؤكد على أن العلاقة بين القيمة العالمية الاستثنائية وإعادة الإعمار هي علاقة ديناميكية، وقد لا يكون بيان القيمة العالمية الاستثنائية هو النقطة الوحيدة التي تركز عليها خيارات إعادة الإعمار، وقد يكون تفسيرنا للقيمة العالمية الاستثنائية الأساس لتوليد رؤية لاسترداد وإعادة اعمار هذه الممتلكات.

قد تبرز نقاط الضعف في تحديد أو تعريف صفات واضحة عندما تم الأخذ بالعملية المبينة أدناه. ويتمثل أحد أهداف هذا الدليل التوجيهي في تمكين الدول الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين، حالما يكونون قادرين على القيام بذلك، لتقييم خصائص نوعية الصفات من وجهة نظر احتمال نضوبها أو تدميرها. سيتم النظر في هذه المسألة في القسم 2.3: الاستعداد.

من المتوقع أن يتم تقييم أثر الأحداث التدميرية على خصائص القيمة العالمية الاستثنائية في نطاق أوسع من الظروف والأوضاع السياسية ويمتد على فترات زمنية مختلفة. يتم تنظيم توجيهات بشأن إجراءات الاسترداد في إطار أربعة العناوين: الاستجابة المبكرة، واستعراض التأثيرات، وتحديد خيارات الاسترداد وإعادة الإعمار وإطار العمل.

2-1 الاستجابة المبكرة

إجراء التقييمات الأولية مباشرة لتأثيرات الأحداث في أعقاب الصدمة. ومن المسلم به أن هذه التقييمات قد تكون مؤقتة، وممكن تنفيذها في حين أن التركيز الأساسي للدول الأطراف والوكالات الأخرى موجه نحو الاستجابة الانسانية والأمنية والبنية التحتية، ويشار إلى العناصر التالية: التحديد الأولي والتوثيق، والحماية الفورية للسمات أو العناصر أو القطع الأثرية أو غيرها في (المرفق 2)

أ- التحديد الأولي وتوثيق الآثار:

إن وجود وثائق لحالة ما قبل الكارثة أمر أساسي للمقارنة (انظر الاستعداد 2-3)، كما أن التسجيل المبكر للأضرار والعناصر الباقية على قيد الحياة أمر بالغ الأهمية. تقوم أولوية الوثائق على أساس: السجلات التاريخية وخصائص القيمة العالمية الاستثنائية، أو على الخصائص الأيقونية الأكثر وضوحاً المُشار إليها دولياً أو محلياً، وكيفية ظهورها وتجليها والتقاط الصور (مثل الصور والمناظر الجوية... الخ) هي الخطوة الأساسية الأولى. أما أشكال أخرى من الوثائق مثل التسجيل الصوتي تستخدم حين تسمح الظروف. بخلاف ذلك، فإن التقنيات البسيطة نسبياً مثل التسجيل عن طريق الهواتف المحمولة أو على الأقراص واستخدام الطائرات بدون طيار والروبوتات للتوثيق ثلاثي الأبعاد قد أثبتت جدواها في حالات الكوارث كما هو الحال في استخدام التصوير الحراري والصوتي لتوثيق الضرر والتنظيم الداخلي وتوضع الطبقات تاريخياً. يجب اتخاذ تدابير لتأمين هذه البيانات والاحتفاظ بها كدليل واستخدامها لتقييم صفات الأثر وتحديد الإجراءات الأخرى نحو الاسترداد أو إعادة الإعمار. ومن المهم أيضاً تقييم العوامل الكامنة التي قد تزيد من قابلية الممتلك للضرر من أجل السماح لإطار إعادة الإعمار

لمعالجتها حينما تتكشف عملية الاسترداد. يجب إدارة البيانات وتحويلها إلى صيغة قابلة للاستخدام، من المطلوب التنسيق على المستويين الدولي والوطني لهذا الغرض بسبب اشتراك عدة جهات في هذه العملية، ويتوجب على الدول الأطراف والوكالات المسؤولة الاطلاع على البيانات اللازمة القسمان 2 و3. وتجدر الإشارة إلى أن هذه البيانات مهمة، ليس فقط من أجل الاسترداد وتقييم الخسائر في تلك الكارثة المحددة، ولكنها توفر أيضاً مصدراً للاستجابة إلى كوارث مماثلة أخرى.

ب- الحماية

بينما يتم تقديم الاستجابات الأولية يجب استخدام كل الوسائل لضمان الاستقرار وتأمين البنى التراثية المتضررة من أجل تجنب المزيد من الضرر والنضوب والخسارة. وينبغي تشجيع حماية الموقع الطبيعي عندما يكون ذلك ممكناً، ولكن أحياناً نرى أن التفكير المنظم قد يكون ضروري إما لحماية الحياة أو لتمكين الإصلاحات في وقت لاحق وإعادة الإعمار النسيج الحالي، ولكن هذا ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار فقط عندما تكون الأدوات غير كافية مثل الدعامات المؤقتة. وتمتد الحماية لتشمل الأجزاء والمحتويات والقطع الأثرية التي يجب تحديدها وحمايتها وجمعها وترقيمها وتخزينها بشكل آمن لمنع تهريبها وإعادتها لمكانها في وقت لاحق. قد يكون التقنيات والتقنيات الحديثة دور أساسي في التدعيم المؤقت والحماية والتخزين. ومع ذلك، ربما تتطلب مثل هذه التدخلات الخبرة الهندسية في الحالات التي تصبح فيها الهياكل مزعزعة وغير مستقرة. قد يتعرض السكان المقيمون لخطر الإصابة أو الموت أو التشرد ما سيؤثر على القدرة الاجتماعية والاقتصادية والمادية للمجتمع نحو التعافي. وقد يكون لها أيضاً تأثير على خيارات استعادة السمات. يجب أن تتضمن الاستجابات الأولية والجارية بالتنسيق مع الوكالات الإنسانية / المنظمات غير الحكومية، الدعم المستمر والعمل الذي يمكن أن يحافظ على السكان داخل بيئتهم الخاصة قدر الامكان. وتجدر الإشارة إلى أن تقييم الآثار من هذا النوع يتضمن الإشراف الفعال للمجتمعات المحلية في جميع مراحل العملية. في طور التقييم الأولي للتأثيرات يجب أن لا تمتد عملية الإعمار وتتجاوز تدابير الطوارئ، ويجب تفادي إعادة الإعمار لأكثر مما هو مستعجل وطارئ، ولا يجب لهذه الإجراءات الطارئة أن تلغي أو تمنع خيارات الإصلاح أو إعادة الإعمار في المستقبل والتي من شأنها استعادة سمات القيمة العالمية الاستثنائية.

3-1 استعراض التأثيرات

إن حصر تأثيرات حدث ما على أصول التراث يتضمن تحديد حالتها ما بعد الحدث وأي آثار محتملة قد تؤثر على أهميتها. يجب إجراء تقييمات للآثار الصادمة على خصائص القيمة العالمية الاستثنائية على أساس المعلومات التي جمعت من خلال الوسائل المتاحة إن أمكن من خلال جمع فرق متعددة التخصصات في الموقع وخارجه. وتتيح التكنولوجيا الجديدة فرصاً في هذا الصدد وسيوفر ذلك فهماً مؤقتاً لنطاق الضرر والإجراءات الفورية اللازمة لتخفيف الآثار ومنع المزيد من الخسائر. وتستغرق عملية تحديد حالة الصفات وتقييم الآثار وقتاً، على الرغم من أن العملية قد تبدأ مع تكشف الأحداث، فالتوصل إلى استنتاجات يتطلب معلومات أكثر تحديداً وتوثيق إضافي ومزيد من التحليل المتعمق. ويجب أن تشمل عمليات تقييم الآثار توثيق الآثار المترتبة على ذلك والأحداث المتعلقة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والخدمات والبنية الأساسية والعوامل البيئية والأصول الثقافية. كما تختلف العمليات بين المواقع الأثرية غير المهولة والمواقع التي تدعم المجتمعات الحية. في حالة الكوارث المستمرة والممتدة، ويستحسن وضع جدول زمني لتسجيل المراحل المتعاقبة من الأحداث المدمرة. ويجب ألا تحدد التدخلات المبكرة الخيارات أو النتائج المستقبلية بشكل مسبق فالنتيجة المرجوة بعد التقييم الأولي للآثار هو التقييم الدقيق لحالة السمات، يليها تحديد خيارات الاسترداد وإعادة الإعمار التي تُشير لاستبقاء أو استرداد القيمة العالمية الاستثنائية (الفقرة

2-1-4). إن إنشاء قائمة جرد للعناصر التراثية التي تشمل خصائص القيمة العالمية الاستثنائية وحالتها ما بعد الحدث سيكون بمثابة الأداة الرئيسية في العمل وينبغي أن يصف الجرد ما إذا كان عنصر التراث قد بقي على حاله أو عانى من أضرار فيما يتعلق بالقيمة العالمية الاستثنائية للممتلك، وما شكل الضرر الحاصل لاستكشاف خيارات الاسترداد.

وقد يشير التقييم في هذه المرحلة إلى ما إذا كانت الصفات المادية وغير المادية التالفة قابلة للاسترداد على المدى القصير أو على المدى الطويل، أو ما إذا كانت ربما قد فقدت أو استنفذت بشكل لا يسمح باستردادها. تتعلق كيفية استيفاء هذا الشرط بالسياق: فالأولوية هي التأكد من أن الهدف الأساسي جمع المعلومات والتقييم بحيث يمكن ردف المعلومات حين تسمح الظروف ومراجعة التقييمات المؤقتة وفقاً لذلك. ويمكن للدول الأطراف أن تحصل على المساعدة من الايكوموس والمنظمات التراث الدولية وغيرها في تنفيذ هذه المهمة. وستكون الإجراءات نحو الاسترداد أكثر استدامة إذا تم تحديد العيوب الموجودة مسبقاً والتي ساهمت في الضرر عندما حدث التأثير الأكبر للكارثة كما لو أن تحقيقاً ما يجري بشأنها ولا يمكن نسب كل الأضرار إلى تأثير حدث معين، وتشمل الأمثلة على تدهور بناء النسيج (هجوم الحشرات، تعفن، الخ)، والتغيرات في الأرض أو العيوب في الصيانة.

1-4 تحديد وتقييم خيارات الانتعاش وإعادة الإعمار

يشكل تحديد حالة الصفات المادية وغير المادية للقيمة العالمية الاستثنائية في مرحلة ما قبل الصدمة الأساس لتحديد وتقييم خيارات الاسترداد وإعادة الإعمار. ويعتبر التوثيق الأمثل وتقييم الصفات الباقية على قيد الحياة، والتقييم الشامل والكافي للتأثيرات الأساس لتحديد الخيارات وأي برنامج موجه نحو الاسترداد. السؤال ما إذا وكيف ستسمح عملية إعادة الإعمار باستعادة السمات الناشئة في هذا السياق؟ وعلاوة على ذلك، فإن مراجعة القيمة العالمية الاستثنائية ودمج السمات المحددة حديثاً قد تسهم اسهاماً كبيراً في خطة الاسترداد.

المقطع التالي (للتوضيح فقط) حول خيارات إعادة إعمار النسيج المادي:

إذا كانت القيمة العالمية الاستثنائية تتعلق بالشكل والتصميم والوظيفة، فقد تكون للخصائص التالفة أو المستنفدة القدرة على إعادة تأسيسها في بعض الظروف، وبدراسة الخيارات فإن الهدف يشمل الاحتفاظ بالمواد التاريخية وطبقاتها. هذا المنظور ضروري لأن البنى الجديدة قد لا تعكس بالضرورة الترافقات التاريخية أو الطبقات التاريخية التي كانت موجودة قبل الأحداث المدمرة.

وإذا كانت القيمة العالمية الاستثنائية تتعلق بتماسك الأجزاء، والتي تأثرت عناصر محددة قد يكون من المناسب إعادة توطيد الأجزاء، باستخدام مواد جديدة تنسجم مع ما كان سابقاً للقيام بهذا الأمر. إذا كانت القيمة العالمية الاستثنائية تتعلق بديناميكية المدينة التي تعكس قرون من المجتمعات الحضرية والبنى الرسمية وغير الرسمية فإنه من الممكن إعادة الشكل الحضري للمدينة وتنشيط النسيج الاجتماعي والاقتصادي لإعادة توطيد السكان والحفاظ على أصالة المكان، ومن شأن إعادة الإعمار والاسترداد توفير الفرص لتحسين نوعية الحياة الاجتماعية، كما أن أثر نزوح السكان على المدى الطويل أو بطء وتيرة إعادة الإعمار أمراً مهماً يجب أخذه بالحسبان ومن شأنه أن يؤثر على الجوانب غير الملموسة بشكل لا رجعة فيه. إذا كانت القيمة العالمية الاستثنائية تتعلق بالممارسات العرفية مثل الطقوس أو المعتقدات أو القصص أو المهرجانات، فإن إعادة بناء السمات الملموسة (الهياكل والمنحوتات) قد تكون حاسمة بالنسبة لتشجيع استمرار تلك الممارسات.

وتتعلق الحالات المبينة أعلاه بالمواقع المأهولة بالسكان. أما في حال كانت المواقع غير مأهولة فإن أي اعتبار للتدخل يجب أن يعطي الأولوية لأصالة السمات الناجية واستمرارها. قد لا يكون الترميم إلى حالة ما قبل الصدمة ممكناً في حالات عديدة. وفي الوقت نفسه، قد تصبح السمات الإضافية والمساندة للقيمة العالمية الاستثنائية واضحة وتولد خيارات لصيانة وتعزيز هذه القيمة. يجب أن يتبع جرد حالة السمات بياناً يعرض الأضرار التي لحقت بها وتقييمها من حيث إمكانية استرداد خصائص القيمة العالمية الاستثنائية والفرص الجديدة. وسيؤدي ذلك إلى تحديد وتقييم ما يمكن خيارات الاسترداد الممكنة. ويستند تقييم خيارات الاسترداد إلى تقييم آثار ذلك الضرر ويحدد الغرض والدافع والتبرير والنتائج المتوقعة لكل خيار ممكن استرداده. ولكل خيار، يتم وصف التدخل المتوخى، وتحديد إجراءات إعادة الإعمار المقترحة، وتحديد الوثائق والموارد المتاحة، والمنهجية التي سيتم استخدامها، والتقنيات المختارة، والخطوات الواجب اتباعها والإطار الزمني الممكن. وسوف يتضمن تقييم كل خيار تحديد أي من السمات سيتم استردادها والآثار على السمات الباقية على قيد الحياة. إن تقييم خيارات الاسترداد سيؤدي إلى تحديد الخيار المفضل. ويُقدم بيان بالتأثيرات وتقييم الخيارات والخيار المفضل الختامي إلى مركز التراث العالمي للمراجعة. ومن المهم في هذه العملية أن تحترم أولويات الاسترداد بشكل جلي السمات المادية وغير المادية وأن تكون هذه الأولويات محددة بوضوح بالنسبة لتوقعات أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالغرض والأطر الزمنية لإعادة الإعمار. كما تحتاج استدامة التدخلات وإعادة بناء القدرات المحلية وتماسك المجتمع المحلي إلى معالجة صريحة، ويجب تقييم الفوائد التي يمكن استخلاصها من خلال عملية الاسترداد.

5-1 وضع خطة رئيسية لصيانة واستعادة القيمة العالمية الاستثنائية

بمجرد الاتفاق على خيار الاسترداد من حيث المبدأ، يمكن أن تصبح أساساً لبرنامج عمل محدد موجه نحو الصيانة والاسترداد. هذا البرنامج المتمثل بكونه خطة رئيسية، تتضمن خطاً مفصلة للمشروع (خطط العمل)

جنباً إلى جنب مع تدابير التنفيذ، وتقييم المخاطر والجدول الزمني، وسيتم إقامته من خلال عملية تشمل أصحاب المصلحة المعنيين بالتشاور مع الهيئات الاستشارية و مركز التراث العالمي. وينبغي الإبلاغ عن تدابير تنفيذ خطة العمل في مراحل متفق عليها في العملية.

2- العوامل التنظيمية

إن أي برنامج لتطوير القدرة على تحقيق استقرار واسترداد سمات القيمة العالمية الاستثنائية ينبغي عدم النظر إليه بمعزل عن التعافي الاجتماعي والاقتصادي والبيئي في ما بعد الصدمة. ومن الضروري أن تكون استعادة خصائص التراث الثقافي جزءاً لا يتجزأ من عملية الاسترداد ككل، لأنه في العديد من الممتلكات الثقافية ترتبط سمات القيمة العالمية الاستثنائية ارتباطاً وثيقاً بالروابط والممارسات الاجتماعية والثقافية. وينبغي أن يدعم استرداد سمات التراث الثقافي ويقود التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع إن أمكن الأمر.

وينبغي لهذه الصلة بين استعادة سمات القيمة العالمية الاستثنائية والعملية الأوسع نطاقاً أن تكون فعالة حيثما أمكن خلال الأحداث الجارية أو حالات النزاع و في حالات الاستجابة الطوارئ وكذلك في التدخلات بعد الصدمة. مع ذلك، فمن المسلم به أن إيلاء الأهمية لجميع هذه الجوانب قد يؤدي إلى توترات وتضارب بين الأولويات. وبصفة عامة فإن الاندماج الفعال بين استعادة سمات القيمة العالمية الاستثنائية وعملية الاسترداد الأوسع نطاقاً سنتسم بعوامل تشغيلية رئيسية تشمل:

تحديد أصحاب المصلحة ووضوح المسؤوليات التشغيلية وآليات التواصل والتعاون والنشر المناسب للخبرات والمهارات والاستخدام الأمثل للموارد. ويختلف التفاعل بين هذه العوامل من حالة إلى أخرى وحسبما تقتضي الظروف، وتجدد الإشارة إلى أن هناك آثاراً أيضاً من حيث إدارة المخاطر والاستعداد، سيتم التحدث عنها في القسم

2-1 تحديد أصحاب المصلحة

من الضروري تحديد النطاق الكامل لأصحاب المصلحة المعنيين ومكان كل منهم في عملية الاستجابة وعملية الانتعاش ما بعد الصدمة لممتلكات التراث العالمي. تعتمد الاستجابة الفعالة على الشمول، في حالة الكوارث يجب أن تعمل علاقات العمل وشبكات الاتصالات بفعالية. وكحد أدنى يتعين على الجهات الفاعلة أن تدرج الأقسام المسؤولة ذات الصلة داخل الجهات الحكومية للدول الأطراف، وخدمات الطوارئ وغيرها من الوكالات، والمؤسسات الثقافية والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الرئيسيين مثل السلطات التقليدية، وأصحاب الملكية، والخبراء الرئيسيين وأصحاب المعارف. ينبغي إعطاء النازحين ومن ضمنهم من هم في الشتات من الممارسين للتراث اهتمام كبير. أثناء الأزمة التي طال أمدها غالباً ما تتمزق العلاقة بين مكان التراث الثقافي والمجتمع الذي يسكن هذا المكان ويستمر الانقطاع لسنوات في بعض الأحيان. تعتمد عملية إعادة الإعمار المحتملة على الحفاظ على نوع من العلاقة الحية في أذهان النازحين بما في ذلك الأجيال الشابة. وينبغي أن يكون ذلك جزءاً من استراتيجية شاملة للتعافي الثقافي. وينطبق هذا العامل على الصعيدين المحلي والوطني وله صلة كبيرة بالمستوى الدولي.

2-2 وضوح المسؤوليات التشغيلية

من المسلم به أن يختلف فهم الآثار والتوقعات من أجل الانتعاش سوف تختلف على نطاق واسع بين أصحاب المصلحة. يجب وضع آليات لضمان أن تكون وجهات النظر والقيم مفهومة وأن توضح أهميتها لصيانة أو استعادة الصفات بالتفصيل وتعطى التعبير المناسب في عملية الانتعاش. يجب تحديد الأدوار وضمان أن تكون مفهومة من قبل الجميع، وهذا يتطلب وضع خطوط واضحة للمسؤولية وعمليات الاتصال والتعاون. ومن الضروري أن تكون القرارات شفافة وإعطاء الأولوية للشمول. يجب وضع بروتوكولات لجمع وتشارك البيانات وتقاسمها. المبدأ التوجيهي هنا أن جميع البيانات المتعلقة بخصائص ممتلكات التراث العالمي في متناول الدول الأطراف وبالتالي من قبل جميع المشاركين في عملية الحفظ والاستعادة.

2-3 نشر الخبرات والمهارات

إن الاستجابة الفعالة تكون متعددة التخصصات وهذا يعطي أولوية عالية لتوافر المعرفة والخبرة الكافية من الخبراء ومن الأفراد المتخصصين والمؤسسات والمجتمع المحلي. إن إدراج المعرفة المحلية، والمهارات، والقدرات أمر بالغ الأهمية، وإشراك أصحاب المصلحة المحليين في تحديد الأهداف وتطوير البرامج أمر بالغ الأهمية. وتتطلب الاستجابة الفعالة تبادل المعارف بصورة فعالة، والمرونة التنظيمية والقدرة على الاستجابة للحالات المتغيرة. إن تجارب وخبرات المؤسسات والوكالات والمختصين الخارجيين تشكل مساهمة أساسية في اتخاذ القرارات جنباً إلى جنب مع مساهمة مجتمع التراث الدولي ومؤسساته وتشكل مورداً قوياً.

2-4 الاستخدام الفعال للموارد

تشمل الموارد المخصصة المالية وتوافر الخبرات والمعدات و المعرفة والمهارات المجتمعية. ويجب توفير بند كاف في حدود الموارد المخصصة للاستجابة للكوارث لمعالجة الآثار الحاصلة على التراث بفعل الكوارث، وتحديدًا تلك التي تؤثر على ممتلكات التراث العالمي. وينبغي أن يتناول هذا الإجراء مجموعة الحالات التي قد نواجهها كما هو موضح أعلاه. في المقام الأول، يجب أن تكون تدابير التدخلات الطارئة لحماية سمات ممتلكات التراث العالمي ضمن مخصصات تمويل الطوارئ ويجب وضع ترتيبات واضحة بحيث يمكن تنفيذها عند تقديم الاستجابة الطارئة وتنفيذ آلياتها، وسيتناول هذا الإجراء التوثيق وتحقيق الاستقرار والإنقاذ والتخزين وتنفيذ التدابير الوقائية وحفظها. وفي الوقت الذي تكتسب فيه الردود الرسمية زخماً ويتم البدء بعملية الاسترداد وإعادة الإعمار من المهم ضمان استمرار نشر القدرات المحلية والالتزامات وضمان عدم انحرافها عن الهدف

نظراً لأهميتها في لاستعادة القيمة العالمية الاستثنائية والحفاظ عليها. الكوارث هي أيضاً مصدر الفرص حيث يمكن استخدام قدرات الجهات الخاصة، ومع ذلك فإن تسخير قدرات الشركات الكبيرة لصالح إعادة الإعمار سريعاً يحمل خطر وضع العمالة المستوردة والتقنيات الحديثة كبديل لموارد السكان الأصليين والأساليب التقليدية مما قد يزيد من استنفاد خصائصها أو القيمة العالمية الاستثنائية أو إمكانية استردادها، لذلك يجب تطوير المبادئ التوجيهية للشركات الكبيرة حول كيفية التدخل في مجال السياق المحلي والقيمة العالمية الاستثنائية وجعلها متاحة.

3- الاستعداد

إن جميع ممتلكات التراث العالمي معرضة لمخاطر إضافية في ضوء الظروف العالمية المتغيرة مما يجعل توثيق السمات المادية واللامادية لهذه الممتلكات أكثر أهمية. وينبغي للدول الأطراف أن تستعرض وثائقها الحالية من منظور شموليتها (الضرر المتوقع أو الخسارة المحتملة) والتدابير الحالية للتخزين والاسترجاع سواء في حالات الطوارئ أو على المدى الطويل، وينبغي إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات اللازمة لتحديث النظم نظراً لأهميتها الكبيرة، وأيضاً تشجيع الدول الأطراف على استخدام أو تحديث أو قبول أو التصديق على الأطر القانونية الدولية والوطنية لحماية التراث الثقافي.

3-1 تقييم المخاطر والتخطيط لمواجهة الكوارث

بالنظر إلى الطبيعة المتغيرة للتهديدات التي يتعرض لها التراث العالمي، ينبغي لكل دولة طرف أن تتكفل بتحديد المخاطر التي تتعرض لها الممتلكات الموجودة على أراضيها بشكل كاف، ويتم تحديث تقييمات المخاطر بشكل روتيني. وينطبق تقييم المخاطر على جميع السمات المادية وغير المادية. ينبغي أن يُحضر بيان بجميع الممتلكات المدرجة على أنها ذات قيمة عالمية استثنائية استناداً إلى السمات المحددة بشكل صحيح ويقدم إلى لجنة التراث العالم عند الطلب. وبالإضافة إلى ذلك يجب على الدول الأطراف وضع خطة الاستجابة للكوارث تلائم للمخاطر المحددة لأحد ممتلكات مواقع التراث العالمي، تتضمن تفاصيل لاستراتيجيات إدارة المخاطر أو التخفيف منها وتقديمها إلى لجنة التراث العالمي. يجب القيام بمراجعة مستمرة وتعديل لخطط الإدارة بشكل يوضح المخاطر المحددة بطيئة التشكل مثل تلك المخاطر المرتبطة بعملية التحضر أو تغييرات الصرف الصحي أو رصف الطرق أو المرافق السياحية التي قد تشكل عقبات تحول دون الاستجابة. يجب تحديث خطط إدارة الطوارئ في استجابة للطوارئ حين تكون هذه الخطط ضعيفة في وصفها للسمات ومكانم الخطر التي تهددها.

3-2 بروتوكولات الاتصال

من الضروري وضع ترتيبات للتنسيق وتبادل المعلومات بين الوكالات والأفراد الأساسيين في المجال القضائي على الصعيدين الإقليمي والدولي، وينبغي مراجعة تدابير الاستيلاء على المعلومات وتخزينها لضمان الوصول إليها عند الضرورة، وتوفير اليونسكو والهيئات الاستشارية موارد وتجعلها متاحة للمساعدة في تطوير شبكات اتصال وطنية ودولية فعالة.

3-3 تضمين حماية التراث الثقافي

يجب أن تكون اجراءات الحماية جزءاً لا يتجزأ من عمليات الاستجابة الأوسع نطاقاً، وينطبق لهذا الأمر التخطيط الذي هو جزء من خطط التنمية المستدامة التي تتوقع خلق فرص العمل والاستدامة البيئية، وكذلك في تعزيز معارف ومهارات العاملين من خلال برامج التدريب على التراث.

3-4 بناء القدرات

يجب التعبير عن أهمية التراث المعترف به في الهوية المجتمعية عن طريق المشاركة النشطة للمجتمعات

المحلية في رعاية تراثها واستخدامه وصيانته، تساهم المبادرات في زيادة المعرفة والمشاركة بين السكان ونشر الوعي حول الموارد المحلية في الإدارة والوصاية الجارية بزيادة إمكانية استعادة كل من الصفات الملموسة وغير الملموسة في أعقاب الكارثة.

4- الملخص: العمل للاسترداد وإعادة الاعمار بعد الصدمة

تشتمل الاعتبارات المبينة أعلاه معاً على العناصر الرئيسية للإطار الذي ضمنه تتم استعادة السمات التي تدعم القيمة العالمية الاستثنائية لممتلكات التراث العالمي والتحقق من تلف أو استنفاد هذه السمات بفعل الكارثة، وضمن هذه العملية يمكن أن تنظر الهيئات الاستشارية ولجنة التراث العالمي في المقترحات في الوقت المناسب. والشرط الوظيفي هو مخطط رئيسي يتم تفصيله بعد ذلك في خطة عمل للاسترداد ما بعد الصدمة مع تدابير موجهة إلى القضايا المبينة أعلاه بما يتناسب مع ظروف كل ممتلك تراثي وتوافق عليها لجنة التراث العالمي.

يتألف إطار الاسترداد وإعادة التأهيل بعد الصدمات من العناصر التالية:

- a. تعريف السمات التي تدعم القيمة العالمية الاستثنائية في وقت التسجيل أو التي أنشئت لاحقاً (قبل وبعد التدمير) المادية وغير المادية والتوسع في هذه التعاريف إن طُلب ذلك.
- b. توثيق وتسجيل سمات القيمة العالمية الاستثنائية التي فقدت وتلك التي ما تزال حيّة، الملموسة وغير الملموسة، ووضع حالتها ما بعد الصدمة وتحديد السمات الجديدة المحتملة التي تدعم القيمة العالمية الاستثنائية.
- c. تقييم آثار الأحداث على سمات القيمة العالمية الاستثنائية، سواء كانت ملموسة أو غير الملموسة، ويشمل ذلك مساهمة أصحاب المصلحة المتضررين المحليين والوطنيين والدوليين.
- d. إعداد بيان بالآثار وتحديد خيارات استردادها السمات ما يؤدي إلى تقييم الخيارات المطبقة على الاسترداد و / أو إجراءات إعادة الإعمار في إطار كل خيار. ويختتم ذلك بتحديد هوية الخيار المفضل.
- e. يتم تقديم الخيار الأفضل للاسترداد للموافقة عليه من حيث المبدأ من قبل لجنة التراث العالمي، ويجب إيلاء الاعتبار للحاجة إلى سرعة عمليات المراجعة بين جلسات لجنة التراث العالمي.
- f. وضع خطة عمل لاسترداد السمات الملموسة وغير الملموسة وتحدد هذه الخطة أهداف الاسترداد وإعادة الإعمار، وتشمل بيانات الطريقة التي تحدد النهج الواجب اتخاذه لإعادة إنشاء السمات. في حالة الأصول المادية والصفات سيتم الإشارة إلى التقنيات والوسائل التكنولوجية وإجراءات التنفيذ. أما في حالة السمات غير المادية سيحدد ما هي الأحكام المعمول بها لرصد التطورات الرامية إلى تعزيز وتماسك المجتمعات المحلية واستدامتها وضمان استمرارية الاستخدامات المستقبلية وإجراءات التنفيذ. وسيتم إعداد الخطة بالتشاور مع الهيئات الاستشارية ومركز التراث العالمي.

يتم تعديل خطة الإدارة لتعكس التغييرات في سمات القيمة العلمية الاستثنائية عند اللزوم

الملحق 1

وثائق مرجعية مختارة

ميثاق أثينا لاستعادة الآثار التاريخية، 1931

اليونسكو: اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح، الذي اعتمد في لاهاي (هولندا) والبروتوكول الأول، 1954

إيكوموس: ميثاق البندقية: الميثاق الدولي لحفظ وترميم الآثار والمواقع، 1964

اليونسكو: اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي، 1972

اليونسكو: التوصيات المتعلقة بصون الدور المعاصر للمناطق التاريخية (وارسو / نيروبي، 1976)

إيكوموس: ميثاق واشنطن لحماية البلدات التاريخية والمناطق الحضرية، 1987

إعلان ريو، 1992

إيكوموس: وثيقة نارارا حول الأصالة، 1994

إعلان الأمم المتحدة العام بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى، 1995

إيكوموس: إعلان سان أنطونيو، 1996

اليونسكو: اتفاقية لاهاي، البروتوكول الثاني، 1999

اليونسكو: اتفاقية حماية التراث الثقافي غير المادي، 2003

اليونسكو: مذكرة حول "التراث العالمي والهندسة المعمارية المعاصرة – إدارة المنظر الحضري التاريخي". فيينا، 2005

إيكوموس: مبادئ فاليتا لصون وإدارة المدن التاريخية، المدن والمناطق الحضرية، 2011

ميثاق إيكوموس الأسترالي للأماكن ذات الأهمية الثقافية (ميثاق بورا)، 2013

اليونسكو: المبادئ التوجيهية التنفيذية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي، 2015

اليونسكو: لجنة التراث العالمي. إعلان اسطنبول بشأن حماية العالم التراث، 2016

الملحق 2

مسرد للمصطلحات

إعادة الإعمار فيما يتعلق بالقيمة العالمية الاستثنائية :

إعادة الإعمار هو مصطلح لكل من الأشياء المادية والبني الاجتماعية. في حال الأشياء المادية تشير القائمة التالية إلى أنواع متكررة من إعادة الإعمار على سبيل المثال لا الحصر وهذه الفئات ليست حصرية.

إعادة الإعمار كما كان من قبل:

تعني كلمة "إعادة الإعمار" في مجال التراث في كثير من الأحيان "إعادة الإعمار" المتطابقة، أي إعادة البناء بالشكل الأقرب إلى الأصل بقدر الإمكان وندراً ما ينجح تطبيقه بسبب فقدان العلاقة مع الحرفيين الأصليين وأصالة المواد الأصلية وقيمتها التاريخية التي لا يمكن إعادة اكتسابها وعدم اكتمال الأدلة.

إعادة الإعمار المعدلة:

في بعض الأحيان يكون الشكل هو الاعتبار الرئيسي لإعادة الإعمار، ويتم إعادة جمع أجزاء الشكل ككل لتشكيل اساس سمة القيمة العالمية الاستثنائية. في حالات أخرى تكون أصالة المواد والحرفيين أو عملية الإحياء هي الأقل أهمية وهنا قد تحتاج البني والنماذج إلى تعديل لتعكس احتياجات جديدة و / أو لإزالة التدخلات السابقة التي أجريت بجودة تصميم ومستويات تقنية غير كافية من التقنية وتعتبر الآن غير مرغوب فيها.

إعادة الإعمار الجزئي:

غالباً ما يكون التدمير جزئي وبالتالي فإن إعادة الإعمار تحتاج إلى الانخراط في حوار مع النسيج الباقي على قيد الحياة مما يشكل تحديات تقنية ومنهجية. إنها أيضاً تدعو إلى تحديد الأولويات فيما يتعلق بالحفاظ والحماية الطارئة لما كان قد نجا وملاءمة استخدام المواد الباقية على قيد الحياة.

إعادة الإعمار كعملية متكررة:

تحدث عملية إعادة الإعمار بمراحل منهجية في بعض الممتلكات، حيث تسمح الذاكرة الجماعية لمجتمعات الحرفيين بتجديد الأوابد. ويتعين توضيح الشروط المحددة لهذا النهج بوضوح ولا سيما استدامة المجتمعات الحرفية. وبالمثل قد يتم استبدال المكونات الفردية أو حتى المباني كلها لأن مواد البناء قابلة للتلف بغض النظر عن الدمار المفاجئ. وقد يكون هذا التجديد جزء من القيمة العالمية الاستثنائية للممتلكات بالاعتماد على استدامة الحرف والتقنيات التقليدية. وقد ينطبق هذا أيضاً إلى حد ما على الأوابد الخشبية أو الحجرية حيث تخضع العناصر التالفة للاستبدال الدوري.

إعادة بناء الطبقات التاريخية الكامنة حديثاً:

قد يكشف الدمار طبقات النسيج المعروفة سابقاً أو غير المعروفة، وتعتبر إعادة الإعمار فرصة لإعادة النظر في التكوين السابق للمبنى أو المنطقة الحضرية مع الأخذ في الاعتبار النظر في ما تم الكشف عنه. يجب تبرير علاقة الممتلك المتضرر أو المُدمر المُقترح إعادة بناؤه بالنسبة للقيمة العالمية الاستثنائية.

إعادة الإعمار كفرصة لتحسين ظروف البناء أو الحضر:

ربما يشكل تدمير النسيج الحضري فرصة لمعالجة الحالات الإشكالية وتحسين الظروف المعيشية و / أو تحسين وضع ما كان قد نجا من الدمار. يجب وضع منهجية لإعادة بناء المناطق الحضرية لاستعادة القيمة العالمية الاستثنائية وضمان استدامتها.

تعتبر إعادة الإعمار عنصراً حاسماً في الحفاظ على المعارف والممارسات العرفية والمعتقدات أو فرصة للحفاظ عليها أو غيرها من الصفات غير الملموسة الأخرى:

تدعم قدرة المجتمعات المتضررة على الحفاظ على الفضاء الثقافي والأنشطة والقيم في سياق الظروف المتغيرة. عناصر التراث: يُقصد بها الوقف الموروث من مباني والأشياء والعناصر وميزات وجوانب البيئة والعادات القائمة والطقوس والممارسات التي تشمل التراث المعاصر.

سمات القيمة العالمية الاستثنائية:

التعريف وفقاً لدليل إعداد الترشيحات: السمات هي جوانب من الممتلكات التي ترتبط مع القيمة العالمية أو تعبر عنها ويمكن أن تكون ملموسة أو غير ملموسة، وتشير المبادئ التوجيهية التنفيذية إلى مجموعة من أنواع السمات التي قد تنقل القيمة العالمية الاستثنائية، بما في ذلك • الشكل والتصميم • المواد • الوظيفة والاستخدام • التقاليد والتقنيات وأنظمة الإدارة • الموقع وإعداداته • اللغة وأشكال التراث اللامادية الأخرى • الروح والشعور والمعتقدات والقصص والمهرجانات والطقوس (الفقرة 82). هذه القائمة للإرشاد ومن الضروري أن تتبع السمات المحددة للممتلكات من بيان القيمة العالمية الاستثنائية وتبرير المعايير. يجب تحديد السمات لأنها أساسية لفهم الأصالة والتكامل وهي محور عمل الحماية والحفظ والإدارة.